الصناعات المصرية والخروج من القفص «٥»

حالة صناعة الأسمدة

بقلم:
د.نادر رياض

لا شك أن مع التزايد المستمر لعدد سكان العالم وما يصاحب ذلك من تزايد الحاجة إلى الغذاء يتطلب زيادة إنتاجية الزراعة سواء عن طريق التوسع الأفقى بزيادة مساحة الأرض المزروعة أو التوسع الرأسى برفع إنتاجية الأرض وهذا لا يتأتى إلا بإنتاج الأسمدة الكيماوية بأنواعها المختلفة لتلبية هذه الاحتياجات.

ومن المعروف أن النبات يحتاج إلى عدد من العناصر الكيمائيةُ لضمان نموه منها ثلاثة رئيسية هى النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم إلى جانب مجموعة أخرى من العناصر الصغرى . وعلى صعيد مصرنا الغالية التى يتجاوز عدد سكانها ٩٠مليون نسمة يبلغ معدل الزيادة فى الطلب على السماد فى حده الأدنى٣٪ سنوياً . وما يحتدم من نقاش حول مايسمى أزمة الأسمدة فى السوق المحلى من نقص المتاح منها وارتفاع أسعارها لا يعبر فى واقعه عن وجود أية أزمة إذ لا يوجد عجز فى الطاقات الإنتاجية المتاحة للأسمدة بل تسمح هذه الطاقات إذا ما أحسن استخدامها كاملاً بتصدير ما لا يقل عن ٤٠٪ من الكميات المتاحة المنتجة مع استيفاء احتياجات السوق المحلى بالكامل، وتشير دوريات تجارة الأسمدة المتداولة عالمياً إلى تسعير السماد المصدر من مصر بصفة مستقلة إلى جانب تسعير الأسمدة المصدرة من الدول الأخرى كروسيا ودول البلطيق والخليج العربى وغيرها . لذا فان ما يثار حول أزمة الأسمدة وأسبابها خاصة الآزوتية فإنما هى اختناقات موسمية متكررة فى موسمى الاستهلاك الشتوى والصيفى نوجز أسبابه فى :

التوزيع والذى يقتصر على منافذ بنك الائتمان الزراعىَ الذى يتسلم الأسمدة من الشركات المنتجة بأسعار شبه ثابتة لا تتناسب مع الزيادات المستمرة فى مدخلات هذه الشركات من الغاز الطبيعى والطاقة الكهربائية والأجور، بينما تبلغ الأسعار العالمية للسماد أضعاف هذا السعر مما يدفع إلى الشركات الإحجام عن تسليم كامل إنتاجها وتوجيه الجزء الأكبر إما للتصدير وهو متاح لشركات القطاع الخاص أو تحويل هذا الإنتاج إلى صورة أخرى من السماد المخلوط (السماد المحسن) بإضافة بعض العناصر الأخرى التى تحتاجها التربة وتسويق هذا السماد مباشرة فى السوق بأسعار مميزة .. انخفاض إنتاج المصانع فى الفترة الأخيرة وتعرض بعضها لخسائر جسيمة بسبب تذبذب كميات الغاز الطبيعى الموردة لها والذى يعتبر الخامة الرئيسية فى هذه الصناعة بالإضافة إلى كونه مصدراً للطاقة الحرارية .. تقادم بعض المصانع المنتجة نظراً لتوقف عمليات الإحلال والتجديد لاسيما المملوك منها لقطاع الأعمال العام يأتى على رأسها شركة كيما والتى بات من الضرورى سرعة إنقاذها حتى لا تسقط هذه الصناعة الهامة من المنظومة الصناعية، حيث تشكل جزءاً رئيسياً من البنية التحتية للصناعات الكيماوية التى هى جزء من الاقتصاد القومى .

اتخاذ المجلس الأعلى للطاقة قراراً بوقف التوسع فى صناعة الأسمدة الآزوتية وذلك لنقص المتاح من الغاز الطبيعى وهو ما سوف يسبب خلال السنوات القادمة خسائر جسيمة وحرمان الدولة من مصدر هام من مصادر الدخل من العملات الحرة مما يتطلب إعادة النظر فى سياسات استهلاك الغاز الطبيعى وتوزيعه وتصديره .. وقد يعن للبعض المفاضلة بين استخدام الغاز الطبيعى فى الصناعة كما هو حال شركة كيما وبين استخدامه للأغراض المنزلية، ومع تسليمنا بأن السؤال بهذه الصيغة الافتراضية فيه مغالطة كبيرة إذ أن الأمر لا يمنع من استخدام الغاز الطبيعى فى كل من الاستخدامين هذا من حيث الشكل والمضمون، أما فى الموضوع فان الغاز الطبيعى يعتبر خامة من الخامات التى تستخدم بحالتها كخامة فى حالة الاستخدامات المنزلية دون ثمة قيمة مضافة سوى أغراض الطهى والتدفئة ومقارنة ذلك بأسعار الكهرباء والوقود السائل، أما فى حالة استخدام الغاز الطبيعى فى الصناعة فإن هذه المادة الخام تدخل ضمن المكونات الصناعية لتضاف إليها قيم مضافة تعلى قيمتها السعرية، فإذا كنا من المطالبين بعدم تصدير الخامات بحالتها وإنما الأجدى أن توجه الخامات إلى عمليات تصنيع تضيف لها قيماً مضافة تعلى من شأنها وتزيد من ربحيتها شأنها شأن القطن الخام والبترول الخام والغاز الطبيعى الخام والالومنيوم الخام وحجارة الفوسفات المستخرجة من باطن الأرض وما إلى ذلك وهو الأمر الذى طالما طالبنا بمنع تصدير الخام بحالته والأجدى تصديره مصنعاً فى صورة منتج نهائى أو منتج وسيط.

مما سبق فانه بات من الضرورى تدعيم صناعة الأسمدة فى مصر وتوفير المناخ الملائم لها وتطبيق السياسات الناجزه لاستمرارها كأحد المحاور الهامة الداعمة للاقتصاد القومى ليخرج مما يعتريه من مشاكل وذلك بمده بما يحتاجه من طاقة وغاز وإمكانيات الإحلال والتجديد. ولا يجب بأى حال من الأحوال أن تكون غيبة الوعى والانشغال بهموم الوطن سبباً فى إهدار ثروات نملكها من مئات السنين وفى ضياعها الآن شهادة فشل لا تستحقها مصرنا العظيمة.. والى لقاء متجدد نتواصل فيه حول إحدى القلاع الصناعية أو المرافق الهامة المملوكة للدولة .

● رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية

جريدة الاخبار (صفحة ١٧) ٢٠١٣/١٠/٣١

الأخبار
أسسها مصطفى أمين وعلى أمين سنة ١٩٥٢